

اليمن في المرتبة 83 عالمياً بلائحة أسوأ جوازات السفر

أما الأسوأ، فهو الجواز الأفغاني الذي جاء بعد العراقي مباشرة، حيث لا تسمح إلا 28 دولة بأن يدخل حامله إلى أراضيها من دون تأشيرة. لذلك احتل الدرجة 93 الأخيرة، فيما احتل الجواز البريطاني والسويدي والفنلندي الدرجة الأولى، لعدم حاجة حامله إلى تأشيرة حين يسافر إلى 173 دولة تمكن المقيمون من الحصول منها على معلومات من أصل 219 دولة، أو جهة تابعة لدولة ما في العالم. ووفقاً لموقع «العربية نت» فقد ذكرت الشركة أن متطلبات الحصول على تأشيرة تعكس مستوى العلاقات بين الدول، وحالة كل دولة في شبكة العلاقات الدولية.

وما زال ترتيب الدول العربية كما كان تماماً في 2013م، حيث الجواز الكويتي يتصدرها بإتاحتها السفر إلى 77 دولة من دون تأشيرة، طبقاً لما يوضه الجدول الخاص بها. وجاءت اليمن في المرتبة العاشرة عربياً حيث يُسمح لحاملي جوازاتها بالسفر إلى 43 دولة من دون تأشيرة. فيما حلت العراق في الدرجة 92 بلائحة عن أفضل وأسوأ 93 جوازاً لجهة السفر إلى 173 دولة، أو تابعة «سفرياً» لدولة، من دون الحاجة إلى طلب تأشيرة أو سفارة لها.

احتلت اليمن المرتبة 83 عالمياً، والمرتبة العاشرة بين الدول العربية من حيث حمل مواطنيها لجواز سفر لا يحتاج إلى تأشيرة دخول إلى الدول الأخرى ..

الترتيب جاء بناءً على اللائحة التي أصدرتها الأسبوع الماضي من بصفونها بالأكثر تخصصاً بالجنسيات والإقامات وجوازات السفر والتأشيرات وتوابعها، وهي شركة «هنلي أند بلاتنر» الاستشارية العالمية، شبيهاً على حد كبير بأول لائحة أصدرتها العام الماضي.

الميثاق



11

برئاسة اليمن والسعودية وبريطانيا

الملف السياسي والاقتصادي والأمني على طاولة «أصدقاء اليمن»



السفيرة البريطانية: قلقون من الوضع الإنساني والأعمال الإرهابية والاختطافات في اليمن

ويعاني 10,5 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي وهناك 8,6 مليون شخص لا يحصلون بشكل كافٍ على الخدمات الطبية، وأكثر من مليون طفل يعانون من سوء التغذية الحاد.. ولا يزال 13 مليون شخص يقتفرون إلى سبل الحصول على المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي.. ويستدعي هذا ضرورة أن تستجيب المنظمات الدولية غير الحكومية لهذه الأزمة وأن تقدم مساعدات عاجلة في المناطق اليمنية التي تسببت النزاعات فيها بنزوح الكثير وتدمير البنية التحتية وسبل المعيشة. مشددة على أنه «بدون أمن كافٍ ستعاني المنظمات من الكثير للوصول لمن يحتاجون المساعدة».

ولفتت إلى أنه من خلال البيانات الصادرة عقب كل اجتماع فإن مجموعة أصدقاء اليمن تبين بوضوح دعمها لشعب اليمن وعملية الانتقال السياسي، انتقال يقوده الرئيس عبد ربه منصور هادي، وتؤمن المملكة المتحدة أنه

لتشجيع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والأجهزة المالية الدولية الأخرى للعمل مع حكومة اليمن للبدء في عملية الإصلاح الاقتصادي التي لا بد منها إذا أردنا للاقتصاد اليمني أن يتعافى وينمو».

وأوضحت ماريوت في بيان «ما فتئت مجموعة أصدقاء اليمن وبشكل ثابت أن تعبر عن مخاوفها حول تدهور الوضع الإنساني في اليمن، والأضرار الناجمة عن النزاعات والأعمال الإرهابية والاختطافات التي تؤثر على اليمن، وقد وضعت المجموعة حكومة اليمن موضع المساءلة بالنسبة لحقوق الإنسان»، وأشارت إلى أن محور تركيز نشاطات أصدقاء اليمن هو الانتقال السياسي والوضع الاقتصادي والإنساني والوضع الأمني.

وأكدت ماريوت أنه لا يزال يوجد في اليمن 14,7 مليون شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية، أي أكثر من نصف سكان اليمن والرقم هو الأعلى على مستوى دول العالم.

تعد في العاصمة البريطانية لندن غداً «الثلاثاء» الاجتماع الوزاري السابع لمجموعة أصدقاء اليمن برئاسة مشتركة لليمن والمملكة العربية السعودية وبريطانيا. وقالت وزارة الخارجية البريطانية في بيان إنه من المتوقع أن يصادق هذا الاجتماع على اقتراح وزير الخارجية الدكتور أبو بكر القرني بتغيير هيكل مجموعة أصدقاء اليمن بحيث يكون دعمها لليمن موجهاً أكثر.

كتب/ المحرر الاقتصادي

وسيفتتح وزير الخارجية ويليام هيج هذا الاجتماع، ثم يشاركه في رئاسته وزير شؤون الشرق الأوسط هيو روبرتسون، ووزير شؤون التنمية الدولية آلان دنكان، ووزير الخارجية الدكتور أبو بكر القرني، ووكيل وزارة الخارجية السعودية للشؤون الاقتصادية والثقافية الدكتور يوسف السعدون. كما سيلقي كلمات في الاجتماع ممثلون عن مجلس التعاون الخليجي والأمم المتحدة والجهاز التنفيذي الذي يحدد المشاريع التي ستوجه إليها تعهدات الدول المانحة.

وإلى جانب تغيير هيكل المجموعة، تتضمن أولويات هذا الاجتماع تقييم ما تحقق من تقدم في الأهداف السياسية والاقتصادية والأمنية التي حددها اجتماع أصدقاء اليمن السابق الذي عقد في نيويورك في 2013، وضمان عمل الدول المانحة عن قرب مع الجهاز التنفيذي بهدف ضمان أن الأموال التي تعهدت بها لمساعدة مستقبل اليمن سوف تنفق بفعالية.

وقالت الخارجية البريطانية: إن اليمن دخل مرحلة جديدة في انتقاله نحو إجراء الاستفتاء الدستوري والانتخابات باختم مؤتمر الحوار الوطني الشامل في وقت سابق من العام الحالي.

وتشكلت مجموعة أصدقاء اليمن في عام 2010 لتنسيق الدعم الدولي المقدم لليمن، وهي تضم 39 دولة ومنظمة.

داعم رئيسي

من جانبها قالت السفيرة البريطانية لدى اليمن جين ماريوت: إن «مجموعة أصدقاء اليمن تظل ومنذ بداية عام 2012 الداعم الرئيسي لمبادرة مجلس التعاون الخليجي والتيها التنفيذية. وتأتي هذه الاجتماعات كفرصة

«الميثاق» تنشر أبرز ما جاء في تقرير الجهاز التنفيذي لاستيعاب تعهدات المانحين

أكد الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم تنفيذ سياسات الإصلاحات، أن نسبة تخصيص تعهدات المانحين البالغة حوالي 8 مليارات دولار، قدرت في يناير 2014 بـ «91,7%»، فيما تم التوقيع على 59% منها وإنفاق 35,1%.

وأوضح الجهاز التنفيذي في تقرير عن «إطار المسئوليات المتبادلة-التعهدات والإصلاحات»- حصلت عليه «الميثاق»، أنه منذ يونيو 2013 زاد مجتمع المانحين من مستوى تخصيص واعتماد وصرف الأموال بنسبة 10% و 16% و 11% على التوالي إلا أن المستوى الحالي من اعتماد وصرف هذه الأموال لا زال بطيئاً. وفي حال استمر مجتمع المانحين والحكومة اليمنية في نفس معدل الإنجاز فإن الأموال المتبقية سوف تتطلب ما يقارب من السنة والنصف لكي يتم اعتمادها على هيئة مشاريع وستتطلب ما يقارب من الأربع سنوات وسبعة أشهر من أجل صرفها.

كتب/ جمال مجاهد

اعتماد وصرف أموال المانحين لا يزال بطيئاً

إنفاق 35% من التعهدات والإصلاحات تواجه تحديات حقيقية

ارتفاع الأموال المقدمة من دول الخليج التي تم التوقيع عليها بـ 17%

لم يصرف إلا ثلث المبلغ المقدم من مؤسسات التمويل الدولية والاقليمية

دول منظمة التعاون صرفت 58% من إجمالي المبلغ

تحديات أمام الإصلاحات:

عدم وجود جهة حكومية مسؤولة عن الإشراف على الإصلاحات

عدم وجود جهة تنسيق بين مختلف الجهات الحكومية والمانحين

لا يوجد نظام متابعة يحدد مستوى إنجاز الإصلاحات

ضعف الإرادة السياسية لتنفيذ سياسات الإصلاحات

استمرار تشكيل لجان وزارية للإشراف على الإصلاحات بدون إطار زمني

جهة حكومية مسؤولة عن الإشراف وتنسيق الإصلاحات الأساسية بين مختلف الجهات الحكومية أو بين الحكومة والمانحين. مشددة على أن الإصلاحات ذات الأولوية تتطلب في معظم الحالات أن يكون هناك تنسيق بين كافة الأطراف المعنية وذلك من أجل ضمان تحقيق النتائج وتجنب أي تناقضات. ولفت التقرير إلى غياب نظام المتابعة الفاعل والذي ينبغي أن

يحدد وضع ومستوى إنجاز السياسات والإصلاحات والمشاريع المترجم بها وكذلك التحقق من مستوى مساءلة والتزام الجهات المعنية».

وقال إنه من أجل التغلب على هذا التحدي قام الجهاز التنفيذي بإعداد الشروط المرجعية لتطوير نظام شامل وبسيط في نفس الوقت يؤدي بشكل فاعل إلى تعزيز دور المتابعة والتقييم في الجهاز التنفيذي، متوقفاً أن يتم



متباينة حيث نجحت في الوفاء ببعض التزاماتها بينما أخفقت في تحقيق أخرى. وأوضح أن هناك حاجة ماسة لإعادة تقييم عملية الإصلاحات وكذلك معدل استيعاب وصرف التعهدات وعلى الأخص بعد اختتام مؤتمر الحوار الوطني، إذ أن معظم التقدم المحرز في الإصلاحات المتضمنة في إطار المسئوليات المتبادلة قد تحقق في جانب إعداد واعتماد الخطط والاستراتيجيات.

وأضاف: أن الحكومة وشركاء التنمية قد بذلوا جهوداً كبيرة خلال الثمانية عشر شهراً الماضية في صياغة خطط العمل والإطار والاستراتيجيات ووثائق المشاريع وصياغة القوانين والتشريعات، وقد حان الوقت الآن لترجمة التزام الحكومة وشركاء التنمية تجاه هذه الإصلاحات من خلال البدء بالتنفيذ وتحقيق نتائج ملموسة.

وأوصى الجهاز التنفيذي بشأن السياسات والإصلاحات، بتوافر الإرادة السياسية التي لا تكلل تنفيذ الإصلاحات ذات الأولوية، وإنشاء فرق عمل فنية حكومية، وترشيد العمليات والتنسيق من أجل الحصول على دعم المانحين الفاعل في الوقت المناسب.

ونظراً إلى أن عملية الإصلاحات خلال الفترة القادمة سوف تتضمن تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني، فإن الجهاز التنفيذي قد أدرج في خطته للعام 2014 مكون لدم تنفيذ مخرجات مؤتمر الحوار الوطني من خلال تدخلات محددة وهادفة.

ورأى التقرير أن هناك حاجة كبيرة لبناء قدرات المؤسسات الحكومية، وذلك فإن أحد المكونات في خطة الجهاز التنفيذي للعام الجاري يركز على بناء قدرات وحدات تنفيذ مشاريع مختارة ودعم بناء قدرات وزارة التخطيط والتعاون الدولي ودعم جهود إعادة هيكليتها». وخلص تقرير الجهاز التنفيذي إلى أنه «ينبغي التوصل إلى اتفاق بين الحكومة وشركاء التنمية الدوليين على مجموعة محدثة من الإصلاحات المتجهة نحو تحقيق أعمال معينة وعلى مجموعة موازية من مشاريع البنية التحتية الرئيسية المراد تنفيذها على أساس عاجل، كما ينبغي الاتفاق على إطار زمني تفصيلي مع مؤشرات واضحة وخطة للمتابعة والتقييم لترتزم بها جميع الأطراف».

وتعهدت دول مجلس التعاون الخليجي بمبلغ 4 مليارات و415 مليون دولار أي أكثر من نصف الأموال التي تم حشدتها لليمن في مؤتمر المانحين في الرياض ونيويورك 2012.

وخلال السنة والنصف الماضية تمكنت حكومة الوفاق ودول مجلس التعاون الخليجي من تخصيص معظم الأموال إلى القطاعات الأكثر أهمية. وقد ارتفع مستوى الأموال التي تم التوقيع عليها بحوالي 17% بين يونيو 2013 ويناير 2014.

وأفاد التقرير بأن مستوى تخصيص الأموال من مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية «9,9 مليار دولار» بلغ في الوقت الراهن نسبة 100% إلا أنه في المقابل فإن الأموال المنصرفة تبلغ في الوقت الراهن ما يقارب من ثلث المبالغ المتعهد بها. وسوف ينخفض معدل الصرف إلى 32% إذا ما تم استيعاب التعهد من جانب الأمم المتحدة البالغ 268 مليون دولار حيث أن تعهد الأمم المتحدة يعتبر من التمويلات الأساسية التي تدعم عمليات الأمم المتحدة في البلد.

ولفت التقرير إلى أن هناك تقدماً جيداً نسبياً في معدل استيعاب الأموال المتعهد بها من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبالغة 1,8 مليار دولار.

وبعد خمسة عشر شهراً من الإعلان عن التعهدات بلغ مستوى تخصيص الأموال من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مستوى 93,3% من إجمالي المبالغ المتعهد بها بينما بلغ مستوى التوقيع والنفذ حالياً 82,7% من إجمالي المبالغ المتعهد بها.

كما أن الصرف من هذه الأموال يسير أيضاً بشكل حسن حيث صرفت دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حتى الآن ما يصل إلى 58,8% من إجمالي المبالغ المتعهد بها خلال الخمسة عشر شهراً الماضية.

الإصلاحات المطلوبة

وأكد الجهاز التنفيذي لتسريع استيعاب تعهدات المانحين ودعم تنفيذ سياسات الإصلاحات» أن تنفيذ السياسات والإصلاحات المطلوبة واجه العديد من التحديات الأساسية خلال الفترة الماضية، ومنها عدم وجود